

سياسة المالية العامة المضادة للصدمات النفطية

أ. إسحاق خديجة

طالبة دكتوراه

جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان -

ملخص:

نسلط الضوء في هذه الورقة البحثية على تداعيات تدهور أسعار النفط على المالية العامة في الجزائر على اعتبار الارتباط الوثيق بين الاقتصاد الجزائري وأسواق النفط العالمية والقائم على ربط الإيرادات العامة بالعملة الصعبة، وفي كل مرة يتكرر فيها سيناريو تحاوي أسعار البترول في الساحة الدولية نجد السياسة المالية العامة في الجزائر تستجيب له وتسايه فتسجل عجز في رصيد المالية العامة وتزداد المخاوف من خطر التوجه إلى الديون وينخفض حجم الإنفاق الاستثماري و تشهد تباطؤ في النمو، وعليه تبقى استدامة المالية العامة بالجزائر رهينة قطاع النفط، الأمر ما لم تتبنى الجزائر المقاربات الحديثة المتمثلة في جعل المالية العامة كأداة مضادة للدورات النفطية.

الكلمات المفتاحية: المالية العامة، استدامة المالية العامة، الدورات النفطية

Résumé :

Nous soulignons dans cette feuille de recherche les implications de la détérioration des prix du pétrole sur les finances publiques en vu que le lien est étroit entre l'Algérie et les marchés internationaux du pétrole, lequel est basé sur la connexion des importations publiques aux recettes d'hydrocarbures, attendu qu'à chaque fois que le même scénario de l'érosion des prix du pétrole se répète, nous constatons que la politique des finances publiques en Algérie le répond en enregistrant un déficit dans les finances publiques et par conséquent, les craintes s'accroissent sur le danger d'aller vers la dette publique et la réduction du volume des dépenses d'investissement et d'un ralentissement du développement économique. La raison pour laquelle la soutenabilité des finances publiques en Algérie demeure otage du secteur pétrolier si l'Algérie n'adopte pas les approches modernes qui consistent à rendre les finances publiques un outil anti-cycles pétroliers.

Mots-clés : finances publiques, soutenabilité, anti-cycles pétroliers

مقدمة:

يعيش الاقتصاد المعاصر حالة من التحولات المحمومة التي تجر معها مجموعة من الصدمات والأزمات تضع اقتصاديات الدول أمام تحدي قائم يتمثل في كيفية صد هذه الأزمات دون الخضوع لها ومسايرتها.

ولطالما كان الجدل يثور حول المفاضلة بين السياسة النقدية والسياسة المالية في القدرة على حل الأزمات التي تضرب جنبات الاقتصاد، فكانت الدعوة تتجه إلى الاستعانة بأدوات السياسة النقدية التي أثبتت فعاليتها في الكثير من الأحيان في إنقاذ الاقتصاد، ولكن هذا الجدل أقر كذلك بحاجة السياسة النقدية إلى السياسة المالية لمعالجة الأزمات الاقتصادية خاصة في الحالات التي يقترب فيها معدل الفائدة الاسمي من الصفر.

وإزاء هذا المنظور فإن المقاربة المتبناة حاليا هي كيفية جعل المالية العامة كأداة مضادة للدورات الاقتصادية بمعنى آخر العمل على تحقيق استدامة المالية العامة (La soutenabilité des finances publiques) والتي تعني في جوهرها أن تكون الدولة قادرة على الاستمرار في سياسات الإنفاق والإيرادات الحالية على المدى الطويل دون خفض ملاءتها المالية أو التعرض لمخاطر الإفلاس أو عدم الوفاء بالتزاماتها المالية المستقبلية.

وفي الوقت الذي أصبحت فيه الدورة الاقتصادية تابعة للدورة النفطية بالنسبة للدول التي تتصف اقتصاداتها بأنها اقتصادات ريعية تعتمد على ما تجود به أبار البترول كمداخيل أساسية لتعبئة خزائنها العامة بالأموال، تبقى استدامة المالية العامة رهينة المخروقات، على غرار الجزائر التي يحتل قطاع المحروقات بها مكانة جد هامة و لتبيان ذلك نستشهد بثلاثة نقاط أساسية تدلنا على ذلك: إنه يمثل 3/1 من الناتج الإجمالي للبلد، ويمده بـ 3/2 من إيرادات الميزانية، و 98% من إيراداته الخارجية وعليه فإن هذا الارتباط الوثيق بين الاقتصاد الجزائري و أسواق النفط العالمية و القائم على ربط الإيرادات العامة بالعملة الصعبة، يجعل السياسة المالية العامة - على اعتبار أنها إحدى السياسات المكونة للسياسة الاقتصادية- في الجزائر تتحرك دوريا مع الدورات النفطية، حيث وفي كل مرة يتكرر فيها سيناريو تهاوي أسعار البترول في الساحة الدولية تستجيب له و تسايره فتسجل عجز في رصيد المالية العامة وتزداد المخاوف من خطر التوجه إلى الديون وينخفض حجم الإنفاق الاستثماري وتشهد تباطؤ في النمو.

ماهي انعكاسات الصدمات النفطية على السياسة المالية العامة في الجزائر وكيف يمكن أن تكون السياسة المالية العامة أداة مضادة للدورات النفطية ؟

للبحث عن إجابة للإشكالية المطروحات ارتأينا تقسيم الورقة البحثية إلى جزأين رئيسين:

الجزء الأول: نتطرق فيه إلى تبيان استجابة المالية العامة في الجزائر للدورات النفطية، وذلك من خلال دراسة اتجاهات تحرك أدوات المالية العامة بالنسبة لتذبذبات موجات الدورة النفطية هبوطا و صعودا، ونهدف من خلال ذلك إلى توضيح سلوك هذه المتغيرات المكونة للمالية العامة المسيرة للدورات النفطية.

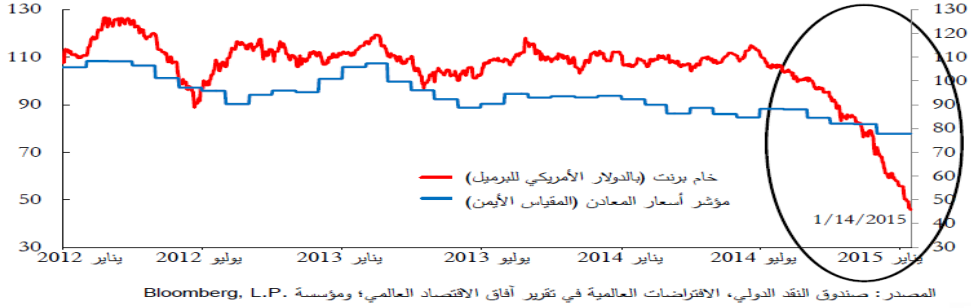
أما الجزء الثاني فنحاول أن نشرح فيه إمكانية أن تكون المالية العامة أداة مضادة للدورات النفطية حيث يوسع السياسة المالية العامة العمل بطريقتين لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ومكافحة التذبذبات الحاصلة في الدورات النفطية (انطلاقا من الأطروحات الكينزية)، فإما تعمل عن طريق أدوات الضبط التلقائي التي تنشأ من بعض جوانب النشاط المالي وتحرك بالتزامن مع الدخل والإنفاق والتحويلات الاجتماعية وأخيرا نتطرق إلى وكنقطة أخيرة من الورقة البحثية سنتطرق إلى مفاضلة بين أدوات الضبط التلقائي و السياسة الاستثنائية في مكافحة التقلبات النفطية

أولا : استجابة المالية العامة في الجزائر للصدمات النفطية

خلال نهاية عام 2014 بلغ سعر البترول الجزائري في نوفمبر 79.60 دولار بينما انخفض إلى 62.93 دولار للبرميل وهو أدنى معدل شهري على الإطلاق خلال السنة فمن جانفي إلى ديسمبر فقدت أسعار النفط الجزائري 12.98 دولار.

وقد كشف الخبراء أنه في حالة استمرار تسجيل متوسط نفط أقل من 70 دولار للبرميل يمكن أن يفقد الجزائر حوالي 10 ملايين دولار من إيراداتها من المحروقات أي أن الإيرادات المسجلة في 2015 يمكن أن تقدر بحوالي 50 مليار دولار و قد كانت الجزائر قد سجلت إيرادات ناتجة من المحروقات بلغت 60.146 مليار دولار خلال سنة 2014 بمعدل سعر نفط ل "صحاري بلند" بلغ 99.68 دولار للبرميل.

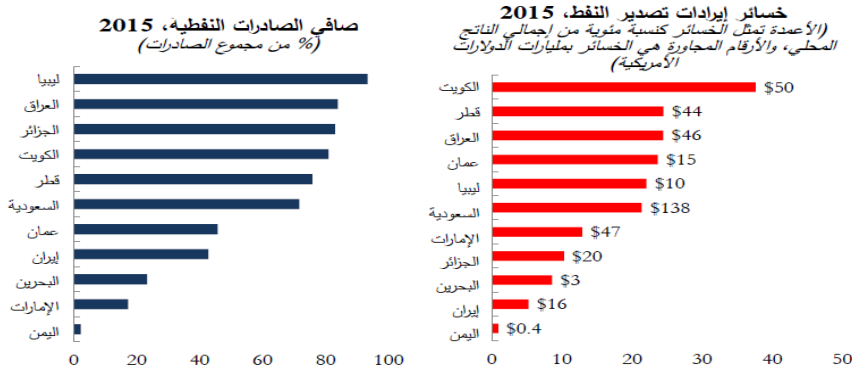
الشكل 01: هبوط أسعار النفط



وتتسبب انخفاض أسعار النفط في إضعاف أرصدة الحسابات الخارجية وتعمق فارق في رصيد المالية العامة ويطرح مخاوف حقيقية تتمثل في توجه الجزائر نحو الاستدانة، وتمثل هذه الآثار دليلا واضحا على مسايرة المالية العامة للدورات النفطية. و فيما يلي نورد تداعيات الأزمات النفطية على المالية العامة في الجزائر.

1- الصادرات النفطية:

الشكل 02: خسائر تصدير النفط



المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

من الشكل أعلاه نلاحظ أن الخسائر المسجلة من انخفاض أسعار النفط 20 مليار دولار من إجمالي الناتج الداخلي وهي نسب مرتفعة تعكس ارتباط فائض الميزان الجاري بحركة أسعار النفط، فالصادرات الجزائرية من النفط تمثل 80% من صادراته الخارجية.

الجدول رقم (01): تطور رصيد ميزان المدفوعات بمليار دولار

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الميزان الجاري	4.37	8.84	11.12	21.18	28.95	30.54	34.45
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
الميزان الجاري	0.40	12.15	19.70	12.418	0.999	-9.434	

المصدر: التقارير السنوية الصادرة عن بنك الجزائر

يظهر من الجدول جليا أن حركة الميزان الجاري تسير دوريا اتجاهاً أسعار النفط فرصيد الميزان الجاري عرف فائضا طرديا مع الارتفاع أسعار النفط (2002-2008) ليسجل هذا الفائض انخفاضا محسوسا سنة 2009 عندما بلغ سعر البرنت الخام 64.09 دولار للبرميل ثم سجل عجزا يقدر بمليار -9.434 دولار وهي السنة التي شهدت فيها أسعار البترول انخفاضا حادا بلغ 97.52 دولار للبرميل.

2- رصيد الميزانية العامة:

الجدول رقم (02): تطور رصيد المالية العامة (المبلغ بالآلاف دج)

السنة	الإيرادات	النفقات	رصيد المالية العامة
2002	1.603,2	1.550,6	52,60
2003	1.966,6	1.752,7	213.90
2004	2.226,6	1.832,5	394,10
2005	3.081,7	1.985,9	1095,80
2006	3.582,3	2.428,5	1.153,80
2007	3.687,8	3.108,5	595,10
2008	5.111	4.175,5	935.50
2009	3.672,9	4.214,4	541.50-
2010	4.379,6	4.512,8	133.20-
2011	5.703,4	5.731,4	28.00-
2012	6.411,3	7.169,9	758.60-
2013	5.940,9	6.092,1	151.20-
2014	5.719,0	6.980,2	1261.20-

المصدر: تقارير السنوية لبنك الجزائر 2014-2002

نلاحظ من خلال الجدول أن رصيد الميزانية العامة بالجزائر يتحرك دوريا مع التغيرات في أسعار النفط، فقد شهدت الفترة ما بين 2002-2006 ارتفاع في الإيرادات العامة بنسبة 123.4%، و بالنسبة للنتائج الداخلي الخام فقد بلغت نسبة الإيرادات العامة 35.3% في سنة 2002 وفي سنة 2005 41.1% ثم إلى 42.7 % سنة 2006. هذا الارتفاع في الإيرادات العامة كان مرتبطا بالارتفاع في إيرادات المحروقات التي تجاوزت مبلغ 1.007,9 مليار دينار سنة 2002 إلى 2.799 مليار دينار في 2006 ،

في سنة 2007 بلغت قيمة الإيرادات العامة 3.687,8 مليار دينار وقد سجلت بذلك ارتفاعا بنسبة 1,3% وهي نسبة منخفضة بالمقارنة الارتفاع المتوالي للإيرادات العامة في الفترة بين 2002-2006 هذا الارتفاع المحتشم في نسبة الإيرادات كان نتيجة الشبه الركود في عائدات المحروقات وانخفاض معدل نمو العائدات خارج المحروقات فقد بلغت قيمة عائدات المحروقات 2.796 مليار دينار في سنة 2007 وتكون بذلك سجلت تغير بنسبة طفيفة تقدر بـ 0,08% بالمقارنة مع السنة التي سبقتها (2.799 مليار دينار في 2006) وبالنظر كذلك إلى الارتفاع المتوالي لعائدات المحروقات في الفترة الممتدة بين 2002-2006 حيث بلغت نسبة الارتفاع في سنة 2006 19%، يحدث هذا في الوقت التي عرف فيه أسواق النفط ارتفاعا في سعر البترول بنسبة 13,8% غير أن انخفاض قيمة العملة الوطنية بنسبة 4,5% مقابل الدولار و تراجع حجم الصادرات من المحروقات في سنة 2007 يفسران هذا شبه ركود في عائدات المحروقات المسجل في عام 2007 مقارنة مع السنة التي سبقتها.

في سنة 2008 عادت الإيرادات العامة لترتفع من جديد مسجلة نسبة 38,6% بينما بقيت مستقرة في 2007 ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع عائدات المحروقات التي انتقلت من 2.796 مليار دينار في سنة 2007 لتحقيق مبلغ 4003,6 مليار دينار في سنة 2008 هذه الزيادة كانت متصلة بالتطور المواقي في أسعار المحروقات في الأسواق الدولية و تأسيس الرسم على الأرباح الاستثنائية

في سنة 2009 تحول الفائض في رصيد الميزانية إلى عجز جاء ذلك تزامنا مع انخفاض أسعار النفط حيث سجلت عائدات المحروقات انكماشا بنسبة 41% (4003,6 مليار دينار في سنة 2008 إلى 2412,7 مليار دينار سنة 2009) ولم تغطي هذه العائدات سوى 57,2% من إجمالي نفقات الميزانية بينما تمكنت من تغطية 97.6% في السنة التي سبقتها.

انخفض العجز الكلي بشكل قوي في سنة 2010 تحت تأثير الانتعاش القوي لأسعار المحروقات في ظرف يتميز باستمرار ارتفاع نفقات التسيير لقد ازدادت هذه النفقات بشكل أكبر في سنة (42,8%) 2011 ، السنة التي تميزت بعجز إجمالي طفيف للخزينة العمومية أين كانت قفزة أسعار المحروقات (+ 40,9%) عاملا حاسما لتقليص الفارق في رصيد الميزانية .

دام تسجيل العجز في رصيد الموازنة الكلي حتى السنوات اللاحقة، إلا أن الصدمة البترولية الأخيرة نهاية 2014 والانخفاض الحاد في أسعار البترول أدت إلى تعميق العجز في رصيد الموازنة الكلية، قد سجلت الجزائر عجز قدره 7.4 % في رصيد المالية العامة بينما يتوقع أن يصل العجز إلى 15,1 % سنة 2015.

إن التحليل السابق يصب في أن العجز المستقبلي لموازنات الاقتصاديات النفطية لا حندامة من تحققه فمعظم الدول النفطية اليوم (سواء دول الخليج أو الجزائر.....الخ) تعاني من عجزات أولية (Primary Budget Deficit) كبيرة، إضافة إلى أن التوقعات تشير إلى أن التراجع في أسعار النفط بمقدار دولار واحد للبرميل سيتسبب في تراجع العائدات النفطية العربية بمقدار يتراوح ما بين 4 الى 10 مليارات دولار.

3- القدرة على التمويل:

تعتبر القدرة على التمويل على إمكانية الدولة على تمويل كامل استثماراتها بما تتوفر عليه من مدخرات على اعتبار أن الاستثمار الحكومي يعتبر الداعم الأساسي للنمو الاقتصادي، ما يجدر الحديث عنه أن القدرة على التمويل في الجزائر تتحرك دوريا مع عائدات البترول فهي تسير اتجاهات الدورة النفطية صعودا و هبوطا ويظهر ذلك في رصيد الخزينة العمومية كما في الجدول أدناه :

الجدول رقم (03) وضعية عمليات الخزينة في فترة 2004-2008

2008	2007	2006	2005	2004	
(بملايير الدينارات)					
5 111,0	3 687,8	3 639,8	3 082,6	2 229,7	إجمالي إيرادات الميزانية و الهبات
4 088,6	2 796,8	2 799,0	2 352,7	1 570,7	إيرادات المحروقات *
2 288,2	1 738,8	1 798,0	1 368,8	623,5	منها : صندوق ضبط الإيرادات الإجمالية
1 064,5	284,5	1 088,4	1 121,0	153,2	صندوق ضبط الإيرادات الصافية
1 022,1	883,1	840,5	724,2	652,5	إيرادات خارج المحروقات
895,4	766,7	720,8	640,4	580,4	إيرادات جبالية
309,6	258,1	241,2	168,1	148,0	الضريبة على المداخل و الأرباح
402,9	347,4	341,3	308,8	274,0	الضريبة على السلع و الخدمات
153,2	133,1	114,8	143,9	138,8	الحقوق الجبركية
29,7	28,1	23,5	19,6	19,6	تسجيلات و طوابع
126,7	116,4	119,7	83,8	72,1	إيرادات غير جبالية
22,5	41,0	75,3	48,7	30,0	حصص أرباح بنك الجزائر
104,2	75,4	44,4	35,1	42,1	حقوق
0,3	7,9	0,3	5,7	6,5	هبات
4 175,7	3 108,5	2 453,0	2 052,0	1 891,8	إجمالي نفقات الميزانية
2 227,3	1 673,9	1 437,9	1 245,1	1 251,1	النفقات الجارية
692,1	526,2	447,8	418,5	391,4	نفقات المستثمرين
101,3	101,6	92,5	79,8	69,2	منح المجاهدين
81,7	93,8	95,7	76,0	71,7	مواد و لوازم
1 291,0	871,8	733,3	597,6	633,6	تحويلات جارية
355,4	273,0	215,6	187,5	176,5	منها : مصالح الإدارة
61,2	80,5	68,6	73,2	85,2	قروض الدين العام
1 948,4	1 434,6	1 015,1	806,9	640,7	نفقات رأس المال
935,3	579,3	1 186,8	1 030,6	337,9	رصيد الميزانية
29,6	18,8	-4,1	-129,0	109,9	رصيد الحسابات الخاصة
129,0	141,3	32,1	5,2	11,8	قروض الخزينة، صافية
835,9	456,8	1 150,6	896,4	436,0	رصيد الميزانية، خارج صندوق التطهير
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	تخصيص لصندوق التطهير
897,1	537,3	1 219,2	969,6	521,2	الرصيد الأولي /1
835,9	456,8	1 150,6	896,4	436,0	الرصيد الإجمالي
-835,9	-456,8	-1 150,6	-896,4	-436,0	تمويل
-1 360,6	-553,0	-976,9	-1 002,2	-412,4	بنكي
528,6	206,9	-15,0	221,5	29,6	غير بنكي
-3,9	-110,7	-158,7	-115,7	-53,2	خارجي

المصدر: الموقع الإلكتروني الرسمي المديرية العامة للخزينة <http://www.sgbv.dz>

تبين المعلومات الواردة في الجدول 03 أن رصيد الميزانية سجل فائضا في سنة 2008 بعد التراخي الذي عرفه سنة 2007 بمقدار 835,9 مليار دينار أي 7,6 % من إجمالي الناتج الداخلي مقارنة ب 4,9 % سنة 2007، وقد نتج هذا الارتفاع في رصيد الخزينة العمومية أساسا عن الارتفاع عائدات المحروقات ، إذا بواسطة تدفق في

الادخار العمومي (الإيرادات الكلية مطروحا منها النفقات الجارية) يساوي 2883,7 مليار دينار، أي 56,4% من الإيرادات الكلية وقد سمح هذا الحجم من الادخار العمومي بتمويل كافة نفقات الاستثمار العمومي و تحقيق فائض لرصيد الخزينة العمومية (رصيد الادخار مطروحا منه الاستثمارات العمومية) يساوي مبلغ 835,9 مليار دينار.

بعد الفوائض التي بقي رصيد الخزينة العمومية يسجلها منذ سنة 2000، رصيد الخزينة يسجل عجزا في سنة 2009 بلغت نسبته 6.6% من إجمالي الناتج الداخلي كنتيجة حتمية لتراجع عائدات المحروقات ، بينما سجل تدفق في الادخار العمومي قيمة 1379,4 مليار دينار فقط مقابل 2883,7 مليار دينار في سنة 2008، وهو المستوى الذي لم يسمح بتغطية كافة نفقات الاستثمار العمومي.

في الفترة 2000 -2009 بلغت نسبة الاستثمارات العمومية في الجزائر 13% من إجمالي قيمة الناتج الداخلي (19 % في سنة 2009 مقابل 7.8% في سنة 2000) وهو المعدل الأكثر ارتفاعا بالمقارنة مع البلدان الناشئة و البلدان النامية بما فيها تلك المصدرة للنفط ، في ظل معطيات مواتية أملتتها الظروف الاقتصادية و المتمثلة بصفة جوهرية في انتعاش أسعار المحروقات و لاسيما أسعار البترول.

بقي رصيد الميزانية يسجل عجزا في عام 2014 وللجنة السادسة على التوالي بقيمة 1261.2 مليار دينار وهو العجز الأكثر ارتفاعا بالمقارنة مع سنتي 2009 و 2012 وهو كنتيجة فرضتها تقلبات أسعار البترول التي شهدت هبوطا حادا في نهاية السنة ، وقد بلغ حجم الإنفاق العمومي 1232,7 مليار دينار هذا المبلغ سمح بتمويل 49,4% من نفقات الاستثمارات العامة ، ونتج عن ذلك حاجة لتمويل من طرف الخزينة العمومية قدرت بـ 1323.6 مليار.

وإن تم تمويل العجز المسجل في الميزانية العامة لسنتي 2009 و 2012 دون الرجوع إلى اقتطاعات فعلية من صندوق ضبط الإيرادات (FRR)، و تمويل العجز الحاصل في ميزانية 2013 اقتطاعات جد ضعيفة قدرت بـ 70,2 مليار دينار ، فان هذه الاقتطاعات زادت مبالغها لتصل إلى 1155 مليار دينار.

4- المديونية العامة :

الجدول رقم(04): تطور مؤشرات المديونية 2014-2002

(المبالغ بمليار دولار)

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الديون المتوسطة والطويلة الأجل	22.540	23.203	21.411	16.48	5.062	4.889	4.282
الديون القصيرة الأجل	0.102	0.150	0.410	0.71	0.550	0.717	1.304
المجموع	22.642	23.353	21.821	17.19	5.612	5.606	5.586
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
الديون المتوسطة والطويلة الأجل	3.921	3.679	3.263	2.489	2.068	1.760	
الديون القصيرة الأجل	1.492	1.778	1.142	1.205	1.328	1.975	
المجموع	5.413	5.457	4.405	3.694	3.396	3.735	

المصدر: الموقع الرسمي لبنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz

تمكنت الجزائر خلال العشرية الأخيرة من تقليص مديونيتها العامة من 27,997 مليار دولار سنة 1999 إلى 4,889 مليار دولار سنة 2007 ويرجع الفضل في ذلك إلى الطفرة النفطية التي عرفتها أسواق النفط أين تجاوز سعر البرميل من النفط الخام 100 دولار في عدة أوقات من تلك العشرية. إلا أن الخطر الأساسي يكمن في أن استدامة الدين العمومي في الجزائر هو بدوره مرهون بتقلبات أسواق النفط هذا من جهة، من جهة أخرى فإن التخوف الأساسي من الصدمات النفطية بالنسبة للجزائر هو خطر التحيز للديون كإيراد حتمي لتغطية نفقاتها العامة، (فمثلا انخفاض أسعار النفط سنة 1986 أدى إلى ارتفاع حجم الدين العمومي خاصة منه المديونية

الخارجية بحيث انتقلت نسبة خدمة المديونية من الناتج المحلي الخام من 8,27% سنة 1986 إلى 21,07% سنة 1991).

ثانيا : كيف يمكن للسياسة المالية العامة أن تكون أداة مضادة للدورات النفطية ؟

بوسع السياسة المالية العامة العمل بطريقتين لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ومكافحة التذبذبات الحاصلة في الدورات النفطية (انطلاقا من الأطروحات الكينزية)، فإما تعمل عن طريق أدوات الضبط التلقائي التي تنشأ من بعض جوانب النشاط المالي فمثلا عند هبوط الناتج تنخفض معه الإيرادات الضريبية و ترتفع التحويلات الحكومية من جهة أخرى تنطوي تدابير السياسة المالية الاستثنائية على تغيرات نشطة في السياسات التي تؤثر في نفقات الحكومة، الضرائب والتحويلات وغالبا ما تتخذ لأسباب غير تحقيق الاستقرار الاقتصادي⁽³⁾

1. أدوات الضبط التلقائي (الموازن الأوتوماتيكي): يعرف على أنه " قدرة المالية العامة على تخفيف آثار الصدمات الظرفية التي تصيب النشاط الاقتصادي فمثلا في فترات توسع الاقتصاد ترتفع الحصيلة الضريبية تماشيا مع ارتفاع الاستهلاك وتنخفض التحويلات الحكومية (تأمينات البطالة) ، هذا الارتفاع في الحصيلة الضريبية والانخفاض في حجم التحويلات الحكومية تؤدي إلى تباطؤ النمو".

من خلال ما سبق نستخلص أن التوازن التلقائي يقصد به تحرك أدوات السياسة المالية العامة دون تدخل من الدولة وفق آلية تلقائية مضادة للآثار الظرفية للصدمة التي تضرب جنبات الاقتصاد من أجل عودة التوازن إلى الاقتصاد.

وتتمثل أدوات الضبط التلقائي في :

• **الضرائب التصاعدية:** حيث تشير الدراسات أن الضرائب التصاعدية تمارس آثارا مضادة للدورات النفطية ، ففي فترات الوفرة النفطية تزداد أرباح الشركات بسرعة أكبر من زيادة الأجور و الدخل مما يؤدي إلى زيادة الحصيلة الضريبية . و العكس يحدث ففي فترات الهبوط الاقتصادي.

لنفترض وجود ثلاث قطاعات في الاقتصاد هم: C, I, G ففي هذه الحالة تكون قيمة مضاعف الإنفاق الحكومي $\frac{1}{1-a}$ و تكون قيمته في وجود معادلة خطية للضرائب $\frac{1}{1-a(1-t)}$ هذا يعني أن مضاعف الإنفاق الحكومي في حالة وجود الضرائب أقل من حالة غيابها : $\frac{1}{1-a(1-t)} < \frac{1}{1-a}$ ، هذا الانخفاض في قيمة

المضاعف يفسر بوجود تسرب ناتج عن الضرائب المباشرة. وفي إطار هذه الآلية و في حالة وجود الضرائب المباشرة مثلاً مع افتراض أن الاقتصاد مغلق، يفترض أن الزيادة في النفقات الحكومية تؤدي إلى الزيادة في الدخل مما يؤدي في النهاية إلى ارتفاع الحصيلة الضريبية و منه إلى تغطية العجز .

كما يمكن ترجمة آلية عمل الموازن التلقائي حسب طريقتين:

1. أن كل إجراء يستهدف تشجيع الاقتصاد سيتم امتصاص آثاره بشكل جزئي نتيجة لارتفاع الضرائب أو عبارة أخرى فإن أي عجز في الموازنة سيحدث منذ البداية مقاصة بين الإنفاق الحكومي و الإيرادات العامة؛
2. من أجل الوصول إلى مستوى معين من الدخل ينبغي زيادة النفقات الحكومية بحجم يفوق ذلك الذي ينطوي عليه المضاعف.

و بالتالي فكلما كان النظام الجبائي تصاعدياً كلما زادت آثار الموازن التلقائي الضريبي.

● **التحويلات الحكومية:** لنفرض الآن وجود التحويلات الحكومية تصبح قيمة المضاعف كما يلي $\frac{1}{1-a(1-t-r)}$ وهي أقل من قيمة المضاعف في حالة غياب التحويلات الحكومية، ومنه فإن فعالية المضاعف تنخفض نتيجة لزيادة التحويلات الحكومية ويفسر ذلك بوجود تسرب جديد ناجم عن التحويلات إن الانخفاض في التحويلات ومنه في الدخل المتاح هو نتيجة للزيادة في الدخل الإجمالي. ولعل خير مثال على ذلك هو التأمينات على البطالة حيث وفي فترات التوسع الاقتصادي تتناقص التأمينات على البطالة وترتفع الحصيلة الضريبية هذا التحرك في هته المتغيرات الاقتصادية تؤدي إلى تباطؤ النمو و كبح التضخم، أما في حالة الهبوط الاقتصادي تنخفض الحصيلة الضريبية و تزداد التأمينات على البطالة بسبب ارتفاع نسب هته الأخيرة هذا التحرك من شأنه أن يحفز الطلب الكلي مما يؤدي إلى انتعاش الاقتصاد.

● **التجارة الخارجية:** تكون قيمة المضاعف في حالة الاقتصاد المفتوح $\frac{1}{1-a+at+ar+m}$ إذا كانت حصة التجارة الخارجية كبيرة في الدخل تعمل على إضعاف فعالية المضاعف و هذا لأن التجارة الخارجية تشكل تسرب.

مما سبق نستنتج أن المضاعف يفقد كثيراً من فعاليته بوجود الضرائب المباشرة و التحويلات الحكومية و التجارة الخارجية و هذه الأخيرة يطلق عليها بأدوات الضبط التلقائي وبالرغم مما تلعبه من دور مباشر في عودة

الاستقرار للاقتصاد إلا أن البعض يرى إلا أنها مرتبطة بحجم الحكومة في الاقتصاد و يرى البعض أن توسع حجم الدولة في الاقتصاد يعيق النمو الاقتصادي.

السياسة الاستنساخية: في هذه الحالة تقوم الدولة باستخدام أدوات المالية العامة بشكل مباشر فتقوم بزيادة الإنفاق العام أو تخفيضه كما تقوم بزيادة الضرائب أو تخفيضها بحسب التحليل الظرفي لواقع الاقتصاد⁽⁴⁾.

إذن يقصد بالسياسة الاستنساخية تلك التغيرات التي تقوم بها الدولة في سياستها المالية العامة بهدف مواجهة الصدمات النفطية، أو بمعنى آخر هي الحالة التي تتدخل فيها الدولة مستعملة أدوات المالية العامة لتخفيف الآثار الظرفية للصدمات التي تضرب جنابات الاقتصاد و إعادته للاستقرار.

وتعتمد للهيآت القائمة على السياسة المالية العامة على المضاعف لتبيان الآثار التي تحدثها مختلف التغيرات التي تقوم بها في مكونات الطلب الكلي على الدخل الوطني، و هذا من أجل الوصول إلى القيم التي تجعل من السياسة المالية العامة كأداة مضادة للدورات النفطية.

من أجل استخراج مختلف المضاعفات نعتمد على المعادلة السابقة

$$\frac{\partial Y}{\partial T0} = \frac{-a}{1-a+at+ar+m} = \alpha T0$$

وتفسر هذه القيمة اقتصاديا أنه كلما زادت الضرائب المستقلة ب 1 و ن فإن الدخل سينخفض ب $\alpha T0$

$$\frac{\partial Y}{\partial R0} = \frac{a}{1-a+at+ar+m} = \alpha R0$$

التحليل الاقتصادي: كلما زادت التحويلات الحكومية ب 1 و ن فإن الدخل الوطني سيرتفع بقيمة $\alpha R0$ مضاعف الميزانية المتعادلة (نظرية HAAVELMO): نفترض أن الحكومة قررت زيادة كل من الضرائب المستقلة و التحويلات في آن واحد و بنفس المقدار ، ما هو تأثير ذلك على الدخل الإجمالي ؟

$$\frac{-a}{1-a} : \text{نحن نعلم أن مضاعف الضرائب في النموذج البسيط هو}$$

$$\frac{1}{1-a} : \text{و مضاعف الإنفاق الحكومي هو}$$

إن الأثر الصافي لميزانية الحكومة يتمثل في ربط هذين المضاعفين كما يلي:

$$\Delta Y = \frac{1}{1-a} \Delta G - \frac{a}{1-a} \Delta T$$

بما أن الزيادة في الإنفاق الحكومي تعادل الزيادة في الضرائب $\Delta G = \Delta T$ فإن:

$$\Delta Y = \frac{1}{1-a} \Delta G - \frac{a}{1-a} \Delta G$$

$$\Delta Y = \frac{1-a}{1-a} \Delta G$$

$$\Delta Y = \Delta G$$

هذا يعني أن الزيادة المتساوية في الضرائب والإنفاق الحكومي سيؤدي إلى الزيادة في الدخل بنفس قيمة تلك الزيادة. إذن فمضاعف الميزانية المتعادلة يقضي بشكل واضح فرضية حيادية الدولة ويعزز دعوة الكينزيين بضرورة تدخل الدولة، فالزيادة في الإنتاج كان نتيجة لزيادة في حجم الإنفاق الحكومي الممول من الزيادة المماثلة في الضرائب.

ملاحظة: مما تجدر الإشارة إليه، أن مضاعف الميزانية المتعادلة يساوي 1 فقط إذا كانت جميع الضرائب مستقلة، لكن عندما تحصل الحكومة على بعض إيراداتها على شكل ضريبة الدخل فإن المقام في هذه الحالة يصبح أكبر مما هو عليه مما يؤدي إلى انخفاض قيمة المضاعف إلى أقل من 1⁽⁵⁾.

أنواع السياسات الاستثنائية:

السياسة المالية التقشفية (الانكماشية): تلجأ الدولة إلى مثل هذه السياسة لمعالجة العجز المؤقت المرتبط بحركة نزولية في الدورة النفطية والتي ينتج عنها انكماش في الإيرادات العامة نتيجة انكماش في الدخل الإجمالي ويمكن أن تكون الوسيلة في ذلك إما تخفيض الإنفاق العام، أو الزيادة في الموارد العامة، وإما معالجة الاثنين معا.

1- أما عن أسلوب الإنقاص في الإنفاق العام، و انطلاقاً من فكرة أن الموارد العامة تتحدد بناء على مستوى الإنفاق العام فإنه يتم تخفيض النفقات العامة لتتوازن مع الموارد العامة المتاحة، غير أن لهذا الأسلوب العديد من السلبيات نذكر منها: أن تخفيض النفقات العامة معناه تخفيض في مجموع طلب القطاع الحكومي و بالتالي زيادة نقص في الطلب الكلي مما ينجم عنه زيادة في درجة انكماش الدخل الإجمالي ، ونقص الحصيلة الضريبية الناجم

عن تراجع مستوى أسعار النفط وهذا ما يزيد من تفاقم الأزمة. كذلك يلاحظ من ناحية ثانية أن تخفيض الإنفاق العام يمثل مقاومة غير مجدية لظاهرة محققة تسمى ظاهرة تزايد النفقات العامة وهذا معناه أنه مهما حاولت الدولة الإنقاص في حجم النفقات العامة إلا أن معدلها سيستمر في الاتجاه إلى التزايد في المدى الطويل. وكنقطة هامة ينبغي التطرق إليها في هذا الأسلوب هو أن الدولة لا تملك الحرية المطلقة في تخفيض النفقات العامة نظرا لوجود بعض أنواع النفقات غير قابلة للإنقاص، إما لكونها ناتجة عن التزامات تعاقدية (كنفقات خدمة الدين العام)، أو أن تخفيضها سيزيد من تفاقم الأزمة كتخفيض المرتبات و الأجور التي ستؤدي إلى انكماش الطلب الكلي من جهة و ينجم عنها ردة فعل عنيفة من طرف الموظفين. و بناء على كل ما سبق يمكن القول أن تطبيق سياسة الإنقاص في النفقات العامة كأسلوب لمعالجة عجز الميزانية هو أسلوب غير فعال نظرا لما يحمله من آثار سلبية تمس الدخل الإجمالي.

2- الزيادة في الموارد العامة: ويقصد بهذا الأسلوب الزيادة في الحصيلة الضريبية إما من خلال فرض ضرائب جديدة أو الزيادة في المعدلات الضرائب الحالية ونظرا لتطور مفهوم الضريبة حيث لم تعد مجردة وسيلة لتعبئة خزانة بل تعدت ذلك لتصبح أداة تحقق أغراض أخرى مثلما تم التطرق إليه في نقطة سابقة من هذا البحث، و عليه فإن الزيادة في الضريبة له حدود اقتصادية لا ينبغي تجاوزها تتمثل في أن كثرة الضرائب إلى مستوى أعلى من الحد الأمثل ينجم عنه انكماش الحصيلة الضريبية رغم زيادة السعر، وحتى وإن لم تتجاوز الحد الأقصى فإن الزيادة في أسعار الضرائب سيحدث نقصا في الدخل باعتبار أن هذه الزيادة ستؤدي إلى زيادة الجزء المقتطع من الدخل و بالتالي انتقاص من الجزء المخصص للاستهلاك و الادخار ما ينجم عنه انخفاض في الطلب الكلي و تراجع حجم الاستثمارات وزيادة ترددي النشاط الاقتصادي و كل هته الآثار من شأنها أن تؤدي إلى تفاقم الأزمة (حالة الانكماش)، و حدود اجتماعية تتمثل في ردة الفعل العنيفة للأفراد إزاء هذه التغيرات في النظام الضريبي.

3- إتباع أسلوب النفقات العامة و الإيرادات معا: إن أول ما يثور عند إتباع الأسلوبين معا هو الأثر الانكماش الذي يمكن أن يزيد من حدة الأزمة، غير أنه يمكن ذلك عن طريق التغيير، لا في حجم الإنفاق العام و لكن في مقوماته (أي بإحداث تغيير كيفي بدلا من التغيير الكمي) و ذلك بزيادة بعض البنود على حساب البعض الآخر وهو يقتضي تحديد أنواع الإنفاق حسب طبيعة النفقة و آثارها، كالضغط في بند التحويلات إلى الخارج مع زيادة التحويلات إلى الداخل (و يقصد بالتحويلات هنا، التحويلات غير التعاقدية أي

تلك التي لا تتوافر لها صفة الالتزام ، كالمئج و الإعانات التي تمنحها الدولة للدول الأجنبية (فمئل هذا الإجراء يمتص الآثار الناتجة على زيادة العبء الضريبي على الطلب الكلي⁽⁶⁾.
من جهة أخرى تشكل السياسة الانكماشية ملاذ الدولة للتحكم في معدل التضخم و ضبطه

السياسة المالية التوسعية (سياسة الإنعاش): تهدف الدولة من خلال السياسة المالية التوسعية إلى إعادة إنعاش الاقتصاد مستخدمة في ذلك أهم نظرية و هي نظرية العجز الموازي. وجوهر هذه النظرية هو قيام الدولة في حالة الركود الاقتصادي بتنشيط الطلب الفعال (عندما يكون الاقتصاد دون مستوى التشغيل الكامل) من خلال زيادة التحويلات الحكومية و تخفيض الضرائب و تتولى هي القيام بالاستثمار الذي يعجز الأفراد عنه في هذه الحالة، إن هذه الإجراءات المتمثلة في زيادة الإنفاق و تخفيض الضرائب من شأنها أن تحدث عجز في الميزانية أي إنفاق مبالغ تزيد على الإيرادات المحصلة إلا أنه عجز مقصود و منظم لأنه في النهاية سيبعث على تنشيط الاقتصاد. وتشير هذه النظرية إلى عدم التخوف من التضخم في هذه الحالة بالذات التي لأنه تضخم نافع و مفيد طالما كان الاقتصاد لم يبلغ حد العمالة الكاملة، مما يعني وجود طاقات إنتاجية عاطلة لا تنتظر لتشغيلها سوى حدوث طلب على منتجاتها، وهذا ما يكفله عجز الميزانية. و عندما تعود حالة العمالة الكاملة للاقتصاد القومي فان هذا كفيل بمفرده بإعادة ميزانية الدولة إلى توازنها الحسابي. فمن ناحية تؤدي زيادة الإنتاج القومي إلى زيادة الحصيلة الضريبية، ومن ناحية أخرى تكف الدولة عن منح إعانات للعاطلين مما يؤدي إلى زيادة إيرادات الدولة وفي الوقت نفسه التقليل من نفقاتها⁽⁷⁾.

وتختلف فعالية نظرية العجز المنظم بين الاقتصاديات المتقدمة و المتخلفة، ففي الدول المتقدمة والتي تمتلك جهاز إنتاجي يوصف بأنه مرن يستجيب لأي تغيرات تطرأ فضلاً على توافره على عمل فني و رؤوس أموال عاطلة، فإن إجراءات السياسة المالية التوسعية المتمثلة في تخفيض الضرائب و زيادة الحصول على المئج والإعانات يترتب عليها تحفيز الطلب الفعلي و زيادته ومن ثم يستجيب الجهاز الإنتاجي لهذا الطلب من خلال الزيادة في كمية إنتاج السلع والخدمات كما لا تحدث هذه الزيادة في الإنتاج أي ارتفاع في الأسعار بل تحتفظ النقود على قيمتها وقدرتها الشرائية . أما في الدول المتخلفة و التي لا يتوافر جهازها الإنتاجي على المعايير المتقدمة فضلاً عن كونه يتميز بالجمود و عدم المرونة فان زيادة الطلب الفعال لا تقابلها زيادة في إنتاج السلع و الخدمات بالرغم

من ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك وإنما تؤدي إلى ارتفاع في الأسعار استجابة لقوى العرض و الطلب و حدوث ارتفاع تضخمي.

ثالثا:مفاضلة بين أدوات الضبط التلقائي و السياسة الاستثنائية في مكافحة التقلبات النفطية

تخلص التجارب العمل التحريبي (صندوق النقد الدولي) إلى أن سياسة المالية العامة الاستثنائية يمكن أن تؤثر في النشاط الاقتصادي خلال تذبذبات الدورة النفطية، ولكن هذا التأثير عادة ما يكون متواضعا ويمكن أن يأخذ مسارا خاطئا، كما ثبت الواقع العملي أنه من الصعب ضمان أن تصدر ردود أفعال في حينها وهذا بسبب مشاكل الفجوات الزمنية، حيث لعل من مزايا أدوات الضبط التلقائي أنها تتحرك آليا وبشكل مضاد للصدمات النفطية دون الحاجة إلى تدخل الدولة وهذا يعني عدم وجود فجوة أو فترة بسبب الخلافات السياسية أو المشاكل الإدارية أو إدراك أن الوقت قد حان للتدخل. وفي هذا المقام نجد ثلاث أنواع من الفجوات الزمنية التي يمكن أن تكون سببا في تفاقم الأزمة:

1. **فترة الإدراك (RECOGNITION TIME LAG):** وهي المدة التي تستغرقها السلطات لتدرك طبيعة الأزمة أو الطفرة و الإجراءات اللازمة لتغيير سياستها المالية للتصدي لهذه الصدمة، و يرجع سبب هذه الفجوة الزمنية إلى المعلومات الإحصائية التي تكون في كثير من الأحيان ما وراء الحدث، أو من الصعب أحيانا التمييز بين التقلبات العشوائية والتحول الجوهري في الاتجاهات الاقتصادية تفضل الحكومات أن تنتظر حتى يكون هناك يقين أن، مثلا، زيادة في البطالة ليست شيء عابر.

2. **فترة التقرير DECISION LAG:** هي الفترة بين التي تفصل بين الوقت عندما يتم التعرف على الحاجة للتدخل ووقت اتخاذ الإجراء و تطبيقه. و نشير هنا، أن فترة التقرير عادة ما تكون أقصر بكثير في السياسة النقدية مقارنة بالسياسة المالية فالبنك المركزي يمكن أن يغير في السياسة النقدية بين عشية وضحاها، في حين أن التغيير في السياسة المالية هو أكثر تعقيدا سياسيا وإداريا. ففي العديد من الدول، التغييرات في الضرائب على الدخل، على سبيل المثال، لا يمكن أن تتم إلا في بداية السنة التقويمية. وغالبا ما تتعقد هذه التغييرات من خلال المناقشات السياسية في الهيئة التشريعية

3. **فترة التأثير : EFFEC LAG** وهي المدة الفاصلة بين تطبيق الإجراء و حدوث آثاره وتتسم هذه الآثار بطول مدتها في السياسة النقدية مقارنة بالسياسة المالية، كما أن بعض السياسات المالية المتبعة من أجل معالجة أحوال

الكساد لا تظهر نتائجها إلا بعد أن يبدأ الاقتصاد في التعافي تلقائيا خلال الدورة الاقتصادية ومن الملاحظ أن هناك صعوبة في تقدير الفترة التي يمكن من خلالها مشاهدة آثار ملموسة للسياسة المالية⁽⁸⁾

الخلاصة:

إن استجابة المالية العامة في الجزائر للاتجاهات الدورية النفطية يضع استدانة المالية العامة فيها على المحك، الأمر الذي يحتم عليها رفع التحدي وتبني المقاربات الجديدة التي تفضي إلى جعل المالية العامة كأداة مضادة للدورات النفطية، فأدوات الضبط التلقائي تكون مسايرة للاتجاهات الدورية النفطية، حيث تضاف الدفعة التنشيطية في أوقات اليسر وتلغى في أوقات الهبوط وعليه يمكن أن تصبح المالية العامة أكثر فعالية في مواجهة الدورات النفطية عن طريق فسخ المجال لأدوات الضبط التلقائي وزيادة فعاليتها من خلال ربط أدوات الضبط التلقائي مثل الضرائب والتحويلات وبرامج الإنفاق الحكومي بحالة الاقتصاد، من جهة أخرى يمكن تعزيز دور المالية الاستثنائية من خلال عن طريق التركيز على مبادئ الحوكمة.

الهوامش:

1. محمد حابيلي، الاقتصاد الجزائري: تبعية متزايدة لقطاع المحروقات، مجلة الإصلاح الاقتصادي، العدد 20، ص 41.
2. صندوق النقد الدولي، سبل التعايش مع انخفاض أسعار النفط في سياق تراجع الطلب، تقرير آفاق الاقتصاد الاقليمي، 22 يناير 2015 .
3. آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2008، ص 181.
4. وليد عبد الحميد عاب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة حسين العصرية، بيروت لبنان، 2010، ص 94.
5. ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الخامسة، 2005، ص 147.
6. عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، القاهرة، 2006، ص 348.
7. مرجع سابق، ص 290.
8. خالد عبد القادر، السياسة المالية كأداة للنمو و التثبيت الاقتصادي، دورة الاقتصاد الكلي و قضايا مالية الحكومة ، صندوق النقد العربي معهد السياسات الاقتصادية ص-ص 12-14.

المراجع

أولا : الكتب

1. وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة حسين العصرية، بيروت لبنان، 2010.
2. ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الخامسة، 2005.
3. عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، القاهرة، 2006، ص 348.

ثانيا: المقالات:

1. محمد حاييلي، الاقتصاد الجزائري: تبعية متزايدة لقطاع المحروقات، مجلة الإصلاح الاقتصادي، العدد 20.
2. خالد عبد القادر، السياسة المالية كأداة للنمو و التثبيت الاقتصادي، دورة الاقتصاد الكلي و قضايا مالية الحكومة ، صندوق النقد العربي معهد السياسات الاقتصادية.

ثالثا: التقارير

- آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي ،أكتوبر 2008.
- آفاق الاقتصاد الاقليمي، صندوق النقد الدولي ،يناير 2015.

رابعا :المواقع الالكترونية:

- موقع الرسمي لبنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz
- الموقع الرسمي للمديرية العامة للخزينة <http://www.sgbv.dz>